

فهرس البيان والقرارات  
الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية  
الكويت 19-20/1/2009

-

- 2 ..... بيان بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة..... -
- 3 ..... إعادة إعمار قطاع غزة..... -
- 4 ..... الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة..... -
- 6 ..... الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية..... -
- 8 ..... مشروعات الربط الكهربائي العربي..... -
- 10 ..... مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية..... -
- 12 ..... البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي..... -
- 14 ..... الاتحاد الجمركي العربي..... -
- 15 ..... الأمن المائي العربي..... -
- 17 ..... البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية..... -
- 19 ..... البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية..... -
- 21 ..... البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية..... -
- 22 ..... تطوير التعليم في الوطن العربي..... -
- 23 ..... تحسين مستوى الرعاية الصحية..... -
- 24 ..... دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك..... -
- 25 ..... تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية..... -
- 26 ..... التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة..... -
- توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت لاستضافتها للقمة العربية..... -
- 27 ..... الاقتصادية والتنموية والاجتماعية..... -



قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

بيان بشأن

العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

-

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دولة الكويت بتاريخ 19-20/1/2009، وبعد أن تدارس مستجدات الوضع الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والخطوات الواجب اتخاذها،

يتوجه المجلس بتحيةة إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ويدين هذا العدوان الهجمي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى وحدث دماراً هائلاً، ويطالب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فوراً من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، ويحمل إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبه من جرائم حرب واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

كما أكد القادة عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الإطار.

كما كلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع، والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال. كما يتوجهون بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على ما قام به من مساعٍ حميدة وجهود مقدرة لإنجاح أعمال القمة.

(بيان قمة رقم 1 د.ع (1)- ج 4 - 2009/1/20)

## إعادة إعمار قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وإذ يشيد بصمود أهالي قطاع غزة،
- وإذ يشير إلى بشاعة ما ارتكبه إسرائيل من تدمير وحشي لقطاع غزة،
- وإذ يحمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية تدمير قطاع غزة والالتزامات المترتبة على إعادة إعمار ما دمره عدوانها على قطاع غزة والشعب الفلسطيني،
- وإذ يؤكد على أهمية مساعدة أهالي قطاع غزة على مواجهة آثار هذا التدمير الوحشي،
- وإذ يؤكد أهمية وضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود أهالي قطاع غزة وتأهيل اقتصاد القطاع،
- وإذ يؤكد على استمرار الدعم المقدم لصمود الشعب الفلسطيني، وللسلطة الوطنية الفلسطينية وعبرها،

### يقرر

- 1- إعادة إعمار قطاع غزة من خلال برامج إعادة تأهيل وبناء، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني.
- 2- الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة لأهالي قطاع غزة.
- 3- دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسرعة حصر وتقييم لحجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة.
- 4- الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية بتنظيم مؤتمر دولي للمانحين بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، ووضع الآلية المناسبة لذلك، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للمنظمات الإقليمية والدولية.

(ق.ق: 1 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب الصادر عن اجتماعه الطارئ الذي عقد في الرياض بتاريخ 13 يناير/كانون ثاني 2009 بشأن الأوضاع الصحية والإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة،
- إذ يؤكد على القرارات والمواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان ومنها الحماية الصحية،
- وإذ يعرب عن إدانته للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وممارسات العنف والقتل والقمع والحصار التي تتفاقم حدتها على المدنيين العزل، وأسفرت عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى لاسيما الأطفال والنساء وكبار السن،
- وإذ يشير إلى التدهور الشديد للأوضاع الصحية والنقص الحاد في الموارد المالية والطبية والبشرية في قطاع غزة،
- وإذ يؤكد على حق المرضى والعاملين الطبيين وغيرهم في الوصول إلى المؤسسات الصحية في قطاع غزة،
- وإذ يدين عدم احترام جيش الاحتلال الإسرائيلي لسيارات الإسعاف الفلسطينية والعاملين الطبيين وعدم ضمان الحماية لهم مما أدى إلى وقوع ضحايا بين أولئك العاملين والقيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حركتهم مما يعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي،

### يقرر

- 1- تقديم الدعم المادي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإنشاء المستشفيات الميدانية في قطاع غزة، وتوفير الطواقم الطبية والكوادر الصحية القادرة على توفير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية.
- 2- الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، تكليف المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع الصحية والاجتماعية والمعيشية في قطاع غزة ورفع تقرير عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستخدام إسرائيل للأسلحة المحرمة دولياً على الصحة العامة للشعب الفلسطيني والأضرار الناجمة عنها.
- 3- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم كافة أشكال الدعم المادي والصحي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك إقامة المستشفيات الميدانية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية فيما يخص حماية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف ومنع الاعتداءات عليهم.
- 4- الدعوة لعقد اجتماع عاجل للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، لإعمال مبادئ

الاتفاقية وتطبيق بنودها لحماية المدنيين في قطاع غزة من الاعتداءات العسكرية عليهم وعلى ممتلكاتهم.

(ق.ق: 2 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على  
الاقتصادات العربية**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية رقم (ق 1756- د.غ.ع 4/12/2008)،
- وعلى دراسة صندوق النقد العربي حول " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"،
- وعلى دراسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"،
- وعلى نتائج الاجتماع المشترك لوزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ورؤساء صناديق التمويل العربية لبحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية الذي عقد بالكويت يوم 14/1/2009،

**يقرر**

- 1- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.
- 2- ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.
- 3- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.
- 4- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.
- 5- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.
- 6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.
- 7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

(ق.ق: 3 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## مشروعات الربط الكهربائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة مشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي" المقدمة من المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية المتعاقبة في هذا الصدد: القرار رقم 212 (الفقرة ثالثاً) الصادر عن القمة الثالثة عشرة (عمان 2001)، والقرار رقم 236 الصادر عن القمة الرابعة عشرة (بيروت 2002)، والقرار رقم 311 الصادر عن القمة العربية السابعة عشرة (الجزائر 2005)،
- وإذ يؤكد على أهمية القرار رقم 399 الصادر عن القمة العربية التاسعة عشرة (الرياض 2007) حول إنجاز دراسة "الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" ودورها في إنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية،

### يقرر

- أولاً: الإسراع في الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي وفقاً لوثيقة المشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي"، والعمل على استكمال ما تبقى وفقاً للأولويات التي يقرها مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء.
- ثانياً: أن تقوم الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع مشروعات الربط الكهربائي العربي موضع التنفيذ دون عوائق، بما في ذلك تعديل ومواءمة واستحداث التشريعات الوطنية، والأطر التنظيمية ذات الصلة.
- ثالثاً: الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مواصلة توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي العربي، ووضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص، والتأكيد على أهمية دور ذلك القطاع في نقل وتوطين التقنية الحديثة.
- رابعاً: إشراك القطاع الخاص في المشاريع الخاصة بإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية.
- خامساً: تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج الزمني وآلية التنفيذ لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي، وإعداد تقرير دوري للقمة حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

(ق.ق: 4 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى وثيقة مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (308) الصادر في دورته (21) بتاريخ 2008/10/29،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4) ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر القرارات المتعاقبة للقمة العربية بشأن تعزيز قطاع النقل العربي وتقوية شبكة الربط العربية براً وبحراً وجواً،
- وإذ يستذكر الاتفاقيين الإقليميين المعتمدين في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الطرق والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي وكذلك البرامج والمشاريع في هذين المجالين والمتفق عليها في إطار اتحاد المغرب العربي،
- وإدراكاً لأهمية تحقيق الربط بين الدول العربية بشبكات متكاملة من البنى الأساسية اللازمة لتيسير التكامل الاقتصادي العربي،
- وفي إطار رؤية إستراتيجية متكاملة لتطوير قطاع النقل العربي بأنماطه المختلفة براً وبحراً وجواً،
- ونظراً للمزايا المؤكدة للسكك الحديدية من حيث كلفة النقل وسلامته وتوفير الطاقة،
- وإذ يشكر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التزامه بتمويل إنجاز دراسة فنية واقتصادية مستفيضة للمخطط المذكور،

### يقرر

- أولاً: إطلاق مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية، طبقاً لوثيقة المخطط التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب، وقيام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل ومواءمة التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية ذات الصلة لوضع مشروعات المخطط موضع التنفيذ دون معوقات.
- ثانياً: وضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية، تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية. ودعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ وتشغيل تلك المشروعات.
- ثالثاً: الطلب من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية المساهمة في تمويل تنفيذ هذه المشروعات.



رابعاً: تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ مشروعات مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وما يتطلبه ذلك من إعداد اتفاقية لهذا الغرض. وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى القمة.

(ق.ق: 5 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة المعتمدة من قمة الرياض 2007،
- وعلى إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008،
- وعلى وثيقة مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2008 المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) بالقرار رقم (ق 23 بتاريخ 2008/4/30)،
- وعلى إعلان المؤتمر رفيع المستوى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية ( روما 2008/6/5)،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإدراكاً بأن حالة عدم الاستقرار التي تتسم بها الأسواق العالمية للسلع الغذائية وتذبذب أسعارها وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية من قبل بعض الدول المتقدمة لإنتاج الوقود الحيوي، تعرض المنطقة العربية للمخاطر، ولها تداعياتها على الأمن الغذائي العربي على المديين القصير والطويل، خصوصاً في ظل تزايد الفجوة الغذائية العربية ومحدودية الاستثمار في المشروعات التكاملية الزراعية العربية،
- وإيماناً بقدرة المنطقة العربية على الاعتماد على الذات لإنتاج الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية، وتوفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية للشعوب العربية، خاصة من السلع الغذائية الأساسية،
- والتزاماً بتحقيق الأمن الغذائي العربي، باعتباره سياسة وطنية وعربية دائمة لتحقيق الأمن القومي العربي،
- وإذ يرحب باقتراح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمي لرؤساء الدول والحكومات في عام 2009 حول حوكمة الأمن الغذائي العالمي،

يقرر

- أولاً: إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
- ثانياً: تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.
- ثالثاً: الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.
- رابعاً: دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.
- خامساً: تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 6 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## الاتحاد الجمركي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر المجلس قراراته السابقة بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وآخرها قرار قمة الرياض 2007 رقم 392 بشأن الموافقة على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي،
- والتزاماً بإنهاء كافة القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
- وتأكيداً لرغبة القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في البدء باتخاذ الخطوات العملية نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة،

### يقرر

- أولاً: الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام 2015. واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة.
- ثانياً: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك، وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- ثالثاً: أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً دورياً عن التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 7 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## الأمن المائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى قرار الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دورته (29) رقم 9 بتاريخ 21-22 مايو/أيار 2008 الذي اعتمد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، المقدم من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4-ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر أن المنطقة العربية بها 5% من سكان العالم و1% فقط من موارد المياه العالمية وأن 60% من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة وهو ما يجعل المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في موارد المياه، كما تواجهها تحديات تؤثر على الأمن القومي العربي،
- وفي ظل التحديات التي يفرضها تغير المناخ وزيادة حرارة الأرض وما ينتج عنها من آثار سلبية على الموارد المائية المحدودة في الوطن العربي التي تعاني من عجز يتوقع أن يزداد في المستقبل، وما يمكن أن يترتب عليه من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية،
- وإيماناً بأهمية اعتماد النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية، ورفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية، وتوطين التقنيات المناسبة في إدارة تلك الموارد، وضرورة التوسع في استعمال الموارد المائية غير التقليدية،

### يقرر

أولاً: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

ثانياً: 1- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

2- دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.

3- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالدول العربية.

ثالثاً: أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً دورياً حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى القمة.

(ق.ق: 8 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

**البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة  
في الدول العربية**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى قرار مؤتمر العمل العربي رقم 1369 بتاريخ 2008/3/1،
- وعلى وثيقة البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وعلى نتائج المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة : 15-16/11/2008) وإعلان الدوحة الصادر عنه،
- وإذ يؤكد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية، وأن العمل حق وواجب يجب توفيره بكفاية وعدل،
- وإذ يؤكد مجدداً على أن التشغيل المنتج من أهم مضامين التنمية،
- وإذ يشير إلى أن البطالة أصبحت ظاهرة عامة تهدد السلم الاجتماعي،

**يقرر**

- أولاً: تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية.
- ثانياً: اعتماد الفترة من 2010 - 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.
- ثالثاً: تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي، والسعي لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية.
- رابعاً: تتخذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقاً لمتطلباتها.
- خامساً: دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي.
- سادساً: تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 9 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)



## البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الفقر في الدول العربية،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته المتعلقة بسياسات خفض الفقر في الوطن العربي وقرار قمة بيروت د.ع (14) رقم 240 بتاريخ 2002/3/28 بشأن معالجة الفقر في الوطن العربي،
- وإذ يشيد بما حققته الدول العربية في مجال خفض الفقر،
- وحرصاً على تحسين مستوى الحياة وزيادة الرفاه لمواطني الدول العربية،
- وإذ يؤكد من جديد على عزم القادة العرب، على تحقيق التقدم الاجتماعي، وإنهاء كافة مظاهر التهميش والإقصاء، والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمعات العربية،
- وإذ يؤكد على أهمية مواصلة البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر وتوفير التمويل اللازم لشبكات الأمن الاجتماعي،
- وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،

### يقرر

- أولاً: تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية لمدة 4 سنوات وتمويل مشروعاته، ودعوة مؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويله.
- ثانياً: وضع سياسات اقتصادية اجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف في فترة أقصاها 2015.
- ثالثاً: الالتزام بتمويل شبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- رابعاً: تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمتابعة تنفيذ البرنامج، وتقديم تقرير حول التقدم المحرز في هذا الشأن إلى القمة.

(ق.ق: 10 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية الأقل نمواً،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم د.ع (18) رقم 356 بتاريخ 2006/3/29 بشأن الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية،
- وإذ يقر بالأهمية القصوى لإنجاز برامج التنمية البشرية واستدامتها من أجل توسيع خيارات الناس،
- وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،

### يقرر

- أولاً: تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية خلال الفترة 2009-2015 مع التركيز على الدول العربية الأقل نمواً.
- ثانياً: تقوم الدول العربية الأقل نمواً بتقديم تقرير سنوي إلى الأمانة العامة للجامعة حول ما أحرزته من تقدم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ويتم تحديد المساعدات وفقاً لما يتم إقراره من تقدم في هذا الشأن.
- ثالثاً: تكليف المجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة بالتنسيق مع الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 11 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

## تطوير التعليم في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى قرارات القمة العربية ذات الصلة بتطوير التعليم في الوطن العربي،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على قرارات القمة العربية في الخرطوم 2006، والرياض 2007، ودمشق 2008، بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي،
- وإذ يؤكد على أهمية تطوير التعليم في الوطن العربي بوصفه مكوناً رئيساً للتنمية الشاملة في الدول العربية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي،
- وإذ يشير إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ ما ورد من أهداف ووسائل وبرامج في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،

### يقرر

- أولاً: قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019، وتعمل كل دولة على زيادة موازنة وزارة التعليم لديها، وتخصيص كافة الموارد اللازمة لها.
- ثانياً: دعم جهود الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها، وتكليفها بإعداد تقارير دورية عما يتم إحرازه في هذا الشأن، ترفع إلى القمة.

(ق.ق: 12 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

## تحسين مستوى الرعاية الصحية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى القرارات الصادرة عن القمة العربية ذات الصلة بتطوير وتحسين الرعاية الصحية،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يؤكد على تحسين مستوى الصحة العامة لمواطني الدول العربية، وتوحيد الجهود العربية في مختلف المجالات الصحية، والالتزام بالإستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحي،
- وإدراكاً لأهمية تطوير المؤسسات الصحية في الدول الأعضاء، والعمل على تحسين الأداء وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة،
- وإذ يشيد بالإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في الحد من انتشار الأمراض المعدية، وإدراكاً لأهمية مكافحة الأمراض غير المعدية وعلى رأسها داء السكري الذي تزايدت معدلات المصابين به في الدول العربية،

### يقرر

- أولاً: مواصلة حكومات الدول العربية تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطبيق نموذج طب الأسرة في دولها، ووضع ذلك في قمة أولويات برامج وزارات الصحة العربية، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإعداد مشروع عربي متكامل بهذا الشأن.
- ثانياً: تخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارة الصحة في كل دولة وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن.
- ثالثاً: تكليف مجلس وزراء الصحة العرب بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 13 د.ع (1) - ج 4 - 20/1/2009)

**دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي  
المشترك**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،
  - وعلى ورقة الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة للبلاد العربية حول رؤية القطاع الخاص ومطالبه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،
- وتثميناً لجهود القطاع الخاص ومشاركته الفاعلة في الإعداد والتحضير للقمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية،

يقرر

- 1- مباركة جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ودعوته إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.
- 2- دعم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- 3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

(ق.ق: 14 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

## تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وإذ يؤكد على دور الشراكة الاجتماعية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- وإذ يشير إلى الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني العربية في مختلف مجالات الحياة العامة،
- وإذ يستذكر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23 بشأن تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقرار رقم 433 د.ع (20) بتاريخ 2008/3/30 بشأن دعم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية،

### يقرر

- 1- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.
- 2- دعم جهود منظمات المجتمع المدني العربية، على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية.

(ق.ق: 15 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**التحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية  
والاجتماعية القادمة**

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق.ق.365 - د.ع.19) - (2007/3/29) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة بالإعداد للقمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن طلب استضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2-2008/12/4)،

يقرر

- 1- الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية لاستضافة قمة عربية تنموية اقتصادية واجتماعية تعقد بعد عامين.
- 2- تكليف الأمين العام للجامعة بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة والتحضير لها.

(ق.ق. 16 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)

**توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت  
لاستضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية**

**إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،**

- تقديرًا لدولة الكويت لاستضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ولجهودها المقدرّة في إعداد وتنظيم هذه القمة،

**يقرر**

- 1- توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى دولة الكويت أميراً وحكومتاً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت.
- 2- الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: 17 د.ع (1) - ج 4 - 2009/1/20)



مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)